

State of Kuwait



دولة الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير (٦٠)

يماك إلى لجنة العموم المحترمة
و يدعى بجدول أعمال الجلسة القادمة

على
٢٠١٦/٥/٢٤
المحترم

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٢٢ شعبان ١٤٣٧ هـ

الموافق : ٢٤ مايو ٢٠١٦ م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ...

يسرني أن أقدم لكم التقرير الستين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح

بقانون بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٥) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ بنظام

السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصده في ضوء ما تقضي به

المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس اللجنة

مبارك سالم الحريص

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
التقرير رقم (٦٠)

للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٥) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقتصلي .

إعداد : أ. / فجر عوض الجويسري

مراجعة : أ. / عمر عبداللطيف العجيل

مراجعة : أ. / مريم خالد الزمامي



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

- ١ -

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

التاريخ: ٢٢ شعبان ١٤٣٧ هـ

الموافق: ٢٩ مايو ٢٠١٦ م

التقرير الستون

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عـنـ:

الاقتراح بقانون بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٥) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢

بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

المقدم من السيد العضو / عادل مساعد الجار الله الخرافي .

الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٩ لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

علماً بأن الاقتراح بقانون المشار إليه قدم من السيد العضو المرحوم / نبيل نوري الفضل وتبناه السيد العضو / عادل مساعد الجار الله الخرافي بناء على كتابه المؤرخ ٢٠١٦/٣/٩ .

اجتماع اللجنة وموضوع الاقتراح:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥ ، حيث تبين لها أن الاقتراح بقانون المشار إليه يهدف - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والقضاء على التأييد الوظيفي والترهل الإداري الذي أصاب الملحقات الصحية والثقافية وما يماثلها في الخارج مما انعكس سلباً على العمل فيها وعلى ما تقدمه من خدمات جوهرية للكويتيين في الخارج .

وذلك من خلال إضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٥) من القانون المشار إليه والتي حددت مدة النذب أو التعيين أو الإعارة في وظائف الملحقات الصحية أو الثقافية أو ما يماثلها - فيما عدا السلك الدبلوماسي والعسكري - في الخارج بمدة لا تتجاوز أربع سنوات غير قابلة للتجديد .

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة بأن فكرة الاقتراح بقانون جديدة بالاهتمام كونها تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص إلا أنها أجرت بعض التعديلات عليه وذلك على النحو التالي :-

■ رأت اللجنة أنه من الأنسب أن تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٤٨ مكرراً) كونها تناولت شؤون الموظفين الفنيين والملحقين الموفدين للعمل بالبعثات بالخارج بدلاً من أن تكون الإضافة على المادة (١٥) من القانون المشار إليه كما جاء بالمقترح . كما رأت تعديل صياغة الفقرة المضافة حتى تتسق مع نص المادة (٤٨ مكرراً) المشار إليها ، وتشمل جميع الملحقات الفنية بالسفارات الكويتية بالخارج الثقافية والصحية والتجارية وغيرها . وبذلك يكون نص المادة بعد التعديل كالتالي :-

" ويكون النذب أو التعيين أو الإعارة في تلك الوظائف - فيما عدا السلك العسكري - لمدة لا تتجاوز أربع سنوات غير قابلة للتجديد " .

■ رأت اللجنة أنه من الأنسب تعديل عنوان المقترح على ضوء ما تم تعديله سلفاً ليكون كالتالي :-

" اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (٤٨ مكرراً) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي " .

رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها

على الاقتراح بقانون مع الأخذ بالاعتبار التعديلات المبينة أعلاه .

State of Kuwait



دولة الكويت

-٣-

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

أحمد سليمان القضيبي

* المرفقات :

- مرفق رقم (١) : نسخة من الاقتراح بقانون .

State of Kuwait



دولة الكويت

-٣-

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

أحمد سليمان القضيبي

* المرفقات :

- مرفق رقم (١) : نسخة من الاقتراح بقانون .

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٤٧ / ١٤٠

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٥) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح
نبيل نوري الفضل

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

عبدالله
١٤٠١/١٢/٢٤

اقتراح بقانون

بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٥)

من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢

نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

- بعد الإطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة أولى

يضاف إلى المادة (١٥) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فقرة أخيرة نصها كالتالي :

" ويكون النذب أو التعيين أو الإعارة في الملاحق الصحية أو الثقافية أو غيرها من مواقع - فيما عدا السلك الدبلوماسي والعسكري - العاملة في الخارج لمدة لا تتجاوز أربع سنوات غير قابلة للتجديد أو الاستثناء للتجديد مرة أخرى".

مادة ثانية

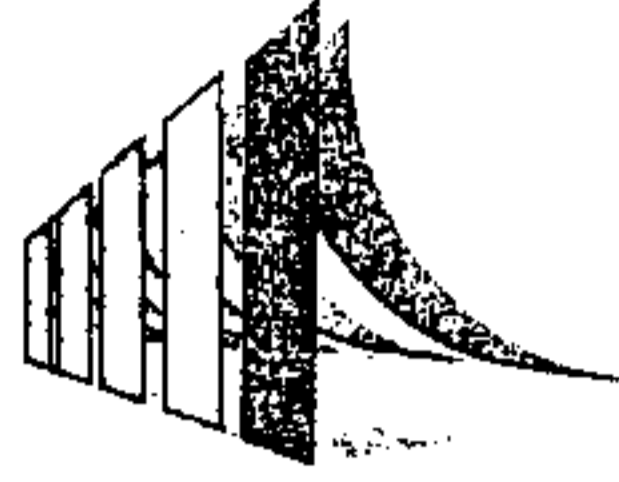
يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون بإضافة فقرة أخيرة إلى المادة (١٥)

من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي

بالرغم مما نصت عليه المادة (٨) من الدستور بأن : (تصون الدولة دعوات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين).

إلا أن ما جرى عليه العمل في الملاحق الصحية أو الثقافية العاملة في خارج الكويت يخالف مبدأ تكافؤ الفرص ، فأصبحت هذه الملاحق - على الرغم من أهميتها - مؤبدة في مدة التعيين فيها .

وهذا التأييد انعكس سلباً على العمل في تلك الملاحق وما تقدمه من خدمات جوهرية للكويتيين في الخارج ناهيك على الترهل الإداري الذي أصابها .

ومن هنا ، وتحقيقاً لصون مبدأ تكافؤ الفرص فقد نصت المادة الأولى من مقترح القانون بأن : يضاف إلى المادة (١٥) من القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٢ المشار إليه فقرة أخيرة نصها كالتالي :

" ويكون الندب أو التعيين أو الإعارة في الملاحق الصحية أو الثقافية أو غيرها من مواقع - فيما عدا السلك الدبلوماسي والعسكري - العاملة في الخارج لمدة لا تجاوز أربع سنوات غير قابلة للتجديد أو الاستثناء للتجديد مرة أخرى ."

ومؤدى هذا النص أنه في جميع حالات شغل الوظيفة في الملحق الصحي أو الثقافي سواء كان ذلك بالتعيين أو الندب أو الإعارة لا يجوز أن يكون لأكثر من أربع سنوات ودون تجديد أو الاستثناء للتجديد لأي مدة مماثلة أو غير مماثلة ؛ لأن النص قضى بعبارة " غير قابلة للتجديد أو الاستثناء للتجديد مرة أخرى " ، ولم يقض بالقول " غير قابلة للتجديد لمدة مماثلة " ، فيكون ذلك



State of Kuwait

دولة الكويت

طريقاً للتجديد لأقل من أربع سنوات ، إنما لا يجوز التجديد لأي مدة مهما بلغت ولا استثناء لتجديد المدة نفسها أو بأقل منها .
والمقصود هنا أن النص يسري على رئيس الملحق والمدير وأي موظف يمارس عمله في هذا الملحق مهما كان مسماه الوظيفي أو درجته الوظيفية .
أما المادتان الثانية والثالثة من مقترح القانون فقد قضت كلا منهما بأحكام تنفيذية، حيث نصت المادة الثانية بأن يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون، في حين نصت المادة الثالثة بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، وأن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .